محمد أركون وإشكالية تأويل النص الديني في التاريخ العربي الإسلامي

سعيدون زروقي[1].

ولد محمد أركون سنة 1928 بإحدى قرى منطقة القبائل الجزائرية من عائلة بسيطة[2]، إنتقل رفقة عائلته إلى بلدة عين الأربعاء بولاية عين تموشنت غرب ولاية وهران حيث باشر دراسته الإبتدائية هناك، إنتقل بعدها إلى وهران ليزاول دراسته الثانوية. درس أركون الأدب العربي، الفلسفة، القانون بجامعة الجزائر[3]. إهتم في دراسته بفكر الفيلسوف والمفكر الفارسي ابن مسكويه فاختاره موضوعا لأطروحته بدلا عن مشروعه الإثنولوجي حول الممارسة الدينية في منطقة القبائل الجزائرية في جامعة السوربون في باريس[4]. تميز فكر محمد أركون بالإعتدال حيث كان يرفض كل أشكال التمييز والفصل بين الحضارات الشرقية والغربية حيث راح يدعوا من خلال محاضراته، مقالاته، خطاباته وكتبه إلى التقارب ونبد الخلاف وسوء فهم الآخر وبث روح الحوار بين الحضارات من أجل إنتاج تكامل إنساني حضاري. من بين المهام التي كلف بها محمد أركون: - أستاذ لتاريخ الفكر الإسلامي والفلسفة في جامعة السوربون بباريس 1980. – باحث مرافق في برلين 1987/1986. – عضو مجلس إدارة معهد الدراسات الإسلامية في لندن. من أهم مؤلفاته: - الفكر العربي.- الإسلام: أصالة وممارسته. – تاريخية الفكر العربي الإسلامي.- الفكر الإسلامي: قراءة علمية. – الإسلام: الأخلاق والسياسة. – الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد. – من الإجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي. – من فيصل التفرقة إلى فصل

---

[1] باحث في العلوم الاجتماعية جامعة وهران الجزائر

[2] S. Arkoun, « Les vies de Mohammed Arkoun ». Paris PUF 2014, p 63.

[3] نفس المرجع. ص 54.

[4] نفس المرجع. ص 76.

المقال: أين هو الفكر الإسلامي؟. – الفكر الأصولي واستحالة التأصيل. بين التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، قراءات القرآن، وغيرها من الكتب التي ألفها رفقة آخرين. تحصل محمد أركون على عدة جوائز أهمها: جائزة بالمز الأكاديمية، جائزة ابن رشد للفكر الحر، جائزة ليفي ديلا فيدا لدراسات الشرق الأوسط في كاليفورنيا، دكتوراه شرف من جامعة إلكسير. توفي محمد أركون بباريس في سبتمبر 2010 ودفن في المغرب.

قد يكون محمد أركون أحد أبرز المفكرين والباحثين اللذين اهتموا بدراسة الفكر العربي-الإسلامي. تميز هذا المفكر عن غيره بتطبيق أحدث المناهج العلمية والأكاديمية، بل وأسّس منهجا جديدا أسماه علم الإسلاميات التطبيقية لغرض دراسة المجتمعات العربية والإسلامية ومن تمّ تحطيم التصورات الضّخمة والأفكار المشوّهة التي ورثتها الشعوب العربية والإسلامية من ماضيها والتي تفرض نفسها كمسلّمات مقدسة. إن أركون بمنهجه هذا وبمغزاه العملي يهدف إلى حل المشاكل الفعلية التي تعاني منها المجتمعات العربية خصوصا والإسلامية عموما وذلك بالانخراط الكامل داخلها.

ينطلق أركون في أبحاثه حول الإسلام في حركة تفكيك هادفا إلى إخضاع الإسلام إلى تساؤلات العقل النقدي، قراءة للموروث الإسلامي بأدوات نظرية ومنهجية حديثة وحوار في إطار ما بين الثقافات، بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية حيث أضحت اليوم جد ضرورية حسبه، وذلك لغرض إجلاء سوء الفهم المتبادل. أيضا، حسب أركون يوجد فوارق ثقافية، مؤسساتية، قانونية، إقتصادية واجتماعية كبيرة تفصل في أواخر هذا القرن هذين العالمين ذوي القيم، المفاخر والأمل الذين نسميهما عموما "إسلام" و"غرب": تسميتان تحجبان وتكتمان داخل اللامفكر فيه *(L'impensé)* وكذا نزاع تاريخي ضخم، قضايا الثقافة والحضارة، إقصاء إستراتيجيات سياسية وممارسات تربوية. حتى للأسف برامج بحوث خاصة بالعلوم

الاجتماعية كما أنها ممارسة في مجال الهيمنة في عالمنا المقحم في نظام العولمة[5]. حسب أركون، "من الضروري الحذر من الهيمنة الممارسة من طرف الإبستمية[6] الغربية المعاصرة"[7] التي ترجع الإسلام في اللامفكر فيه خال من أي تناسق سوسيولوجي ولكن أيضا من خطاب إسلامولوجي متطور بفكر إسلامي كلاسيكي. إن دراسة الإسلام حسب أركون تستلزم جردا شاملا وموّسعا لأهم التعابير في الإسلام، والعمل على إعادة بناء مصدرها الاجتماعي والتاريخي، وصف مضامينها وكذا تحديد وظائفها. إنه جرد ينبغي أن يبدأ بوصف وتحليل اللّغات المكتوبة والمنطوقة، السلوكات الطقوسية، الممارسات الإقتصادية والسياسية، إبداعات فنية...إلخ. هذه التعابير اليومية للإسلام تصنف في ثلاثة حقول: ديني، سياسي، وثقافي ضمنها نستطيع استخلاص عدة عوامل اجتماعية منطوية فيها بهدف الحصول على فوائد مادية ورمزية التي تعكسها هذه التعابير.

حسب محمد أركون قبل القرن الحادي عشر كانت هناك مساحات من الحرية تسمح للعقل البشري للتعبير عن نفسه أو يؤكد ذاته، ولكن هذه المساحات سرعان ما أغلقت بقرار من السلطة السياسية، فبعد أن عرف العصر الكلاسيكي مرحلة نوعية من الانفتاح تجلى في ترجمة أعمال فلاسفة الإغريق واليونان والتفاعل حضاريا وإنسانيا مع أفكار أرسطو وأفلاطون، تميزت المرحلة العثمانية بالركود

---

5 M. Arkoun, *« La laïcité et le dialogue interreligieux ».* in J. Boissonnat, M. Bon, Semaines sociales. XXIIe session des sciences sociales de France tenue à Issy-les Moulineaux et intitulée *: Les migrants, défis et richesse pour notre société*. Paris. Bayard/Centurion 1998, p 176.

6 تشير إبستمية حقبة زمنية إلى نمط تفكير، كلام وتصور للعالم بحيث يتوسع ليشمل كل الثقافة. يصنف M. Foucault في مؤلفي: (L'archéologie du savoir, Les mots et les choses) ثلاث إبستميات متثالية: إبستمية النهضة، إبستمية العصر الكلاسيكي وإبستمية العصر الحديث.

7 M. Arkoun, *« La connaissance de l'islam : problèmes épistémologiques ».* Paris 1996. Corpus 12, p 676. Encyclopédie Universalis France S.A.

والانسداد بحيث لم يترجموا أي نصّ لفيلسوف أوربي وبقوا منغلقين على أنفسهم ضمن سياج عقائدي ودوغمائي للدين.

خضع النص الديني في تاريخ العرب والمسلمين إلى تأويلات وتفاسير متعددة غلب عليها الطابع الإيديولوجي، حسب الأهواء والميول السياسية. ففعل السياسيون ما فعلوا بالنصوص فقاسوها حسب مقاييسهم وواجهوا خصومهم بذلك، فاستأجروا الأقلام واشتروا ضمائر المثقفين والشعراء بالمال، المناصب والامتيازات، ينطبق ذلك على الأمويين، العباسيين ومن تبعهم، ولم يسلم النص الديني من هذه التأويلات والتفاسير التي طغى عليها الطابع السياسي والإيديولوجي حتى في زمننا هذا.

يرى أركون أن الفقهاء المتكلمين مارسوا نوعا محددا من التفسير وحددوا منهجية معينة من الفقه والقانون وهذان الشيئان حوّلا الخطاب القرآني ذو البيئة الأسطورية المجازية إلى المجازية المفتوحة على العديد من المعاني والدلالات إلى خطاب معياري صارم وقانون فقهي شديد الجمود، يضاف إلى ذلك أن العلوم الأصولية الممارسة على هذا النحو من قبلهم، ثم تطبيق القانون القضائي التشريعي من قبل السلطة الرسمية التي تستمد منه مشروعيتها، قد أدّيا إلى إلغاء تاريخية القيم الأخلاقية-الدينية والأحكام الفقهية، فأصبحت تبدوا وكأنها خارج التاريخ وخارج المشروطية الإجتماعية، أصبحت لا تمس ولا تناقش. إن الفقهاء بربطهم الأحكام الشرعية بالأصول الإلهية والنصوص المقدسة بشكل تعسفي لا مبرر له، إنما حوّلوا بذلك المعطيات الاجتماعية التاريخية العابرة والآتية إلى نوع من المعايير المثلى والأحكام المتعالية والمقدسة التي لا تتغير ولا تتبدل. هنا يكمن أصل المشكلة وجذورها[8] حسب محمد أركون.

---

[8] محمد أركون، "الإسلام، الأخلاق والسياسة ". اليونسكو- باريس 1986. ص 172-173.

في هذا الصدد يشير مفكرنا إلى مجموعة من العلماء والفقهاء لعبوا دورا هاما في خدمة السلطة الشرعية الرسمية ووضعوا أنفسهم تحت تصرفها. لقد كان الماوردي المتوفى سنة (456ه/1064م) أحد هؤلاء العلماء والفقهاء والمعروف بكتابه "الأحكام السلطانية في إصلاح الرعي والرعية"، الذي ألفه بطلب من الخليفة القائم، حيث شرع من خلاله في الكلام عن القواعد المثالية التي اتبعتها السّنة من أجل تعيين الخليفة الشرعي والحفاظ على سلطته وصلاحياته. لقد تشكلت هذه الرؤيا حسب مفكرنا بواسطة سلسلة من الانتقاءات والاختيارات والحذف[9].

على صعيد آخر وبنوع من الجرأة والشجاعة طبق أركون مناهجه حتى على أقدس النصوص الدينية في الإسلام وهو القرآن الكريم، حيث يقول، ينبغي أن ننظر إلى القرآن من خلال مقارنته بالكتب المشابهة له في الثقافات الأخرى (أي مع التوراة والإنجيل)، فالمقارنة هي أساس النظر والفهم[10]. إن الدراسات القرآنية حسبه تعاني من تأخر كبير مقارنة بالدراسات التوراتية والإنجيلية، الشيء الذي يعكس ذلك التفاوت بين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الأوربية أو الغربية[11].

حسب محمد أركون، طرأت على النص القرآني عمليات استئصال وتلاعب خلال عملية الانتقال من المرحلة الشفهية إلى مرحلة الكتابة والتدوين. حيث يقول في "قضايا في نقد العقل الديني": (إن الانتقال من مرحلة الخطاب الشفهي إلى مرحلة المدوّنة النصّية الرسمية المغلقة أي إلى مرحلة المصحف، لم يتم إلا بعد حصول الكثير من عمليات الحذف والانتخاب والتلاعبات اللغوية التي تحصل دائماً في مثل هذه الحالات .فليس كل الخطاب الشفهي يدوّن وإنما هناك أشياء

---

[9] نفس المرجع. ص 135.

[10] محمد أركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل. نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي. ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، الطبعة الثالثة 2007. ص 22.

[11] نفس المرجع ص 23/22.

تفقد أثناء الطريق. نقول ذلك ونحن نعلم أن بعض المخطوطات قد أتلفت كمصحف ابن مسعود مثلاً.

يضيف أركون قائلا، "إن القرآن ليس إلا نصا من جملة نصوص أخرى تحتوي على نفس مستوى التعقيد والمعاني الفوّارة الغزيرة: كالتوراة والأناجيل والنصوص المؤسّسة للبوذية أو الهندوسية[12]. بهذا يكون مفكرنا أركون قد تجاوز كل الحدود وكل الخطوط الحمراء، خصوصا عندما وضع القرآن الكريم في نفس الخانة إلى جانب التوراة والأناجيل وكتب المجوس والهندوس، الشيء الذي يدفع للتساؤل حول منطق وطبيعة هذه المقارنة ومدى جدوى وفعالية مناهج مفكرنا في مثل هذه المسائل!

يقدم أركون شواهد أخرى لتعرض النص الديني إلى التأويل والتفسير حسب الميول العقائدية أو السياسية فيتحدث عن مسألة الإمامة والخلافة وكيف أن شريحة من المسلمين مالت إلى صالح علي بن أبي طالب وعرفوا بالشيعة حيث يرون فيه خليفة رسول الله (ص) من بعده. بينما تنفي ذلك وتعارضه شريحة أخرى عرفت بأهل بالسنة، ترى هذه الأخيرة أن حديث غدير خمّ الذي مفاده أن رسول الله (ص) أوصى بابن عمه علي (ض) لأن يخلفه من بعده قائلا "من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله" والذي يحتج به الشيعة ضد خصومه ليبرروا أحقية الإمام علي (ض) لخلافة رسول الله (ص)، بينما يرى السنة أنه مجرد حديث يحث المسلمين على حب علي لا أكثر نافيين جملة وتفصيلا ما تدعيه الشيعة. إن حديث غدير خم ليس وحده الذي اختلف حوله المسلمين وانقسموا فرقا ونحل بل هناك أكثر من حديث وأكثر من آية قرآنية كل فرقة تؤول حسب عقيدتها وميلها السياسي. فعلى سبيل المثال نجد العلامة الحلي توفي (سنة 726ه/1326م) ألف كتابا مشهورا أسماه "منهاج الكرامة في معرفة الإمامة"، حيث قام المؤلف من خلاله بعرض النصوص

---

[12] نفس المرجع ص 35-36.

المقدسة التي تبرهن بشكل قاطع على حق علي وذريته في اعتلاء منصب الإمامة. استشهد العلامة الحلي من أجل تعزيز موقفه بأربعين آية قرآنية وأحد عشر حديثا نبويا تشير صراحة إلى علي. إلا أن ابن تيمية راح يفند ذلك ويدحضه في كتابه المعروف بمنهاج السنة[13].

إن هذان الكتابان يقدمان فكرة واضحة جدا عن كلا التراثين الكبيرين في الإسلام. وكلتا الرؤيتين صحيحتين حسب أتباعها. لقد تشكلت هاتان الأرتدوكسيتين شيئا فشيئا خلال القرون الأولى للإسلام، ثم تطورتا وتبلورتا بشكل نهائي على شكل وعيين جماعيين إثنين وعقيدتين لاهويتين وسياسيين في آن واحد، وكل من هاتين العقيدتين ترى في نفسها العقيدة الصحيحة وأنها تمثل الإسلام الحقيقي. حسب محمد أركون هذا الجدل والصراع بين الحلي وابن تيمية ليس إلا مثالا واحدا من جملة من الأمثلة الأخرى التي لا تعد ولا تحصى[14].

إن آية الولاية وآيات أخرى، وأحاديث السقيفة، الثقلين، الحق، المنزلة، الدعوة، العشيرة والأقربين إضافة إلى أحاديث أخرى معظمها لا تنكرها السنّة ولكنها تؤولها بطريقة مختلفة عن الشيعة. رأت السنة في هذه النصوص وغيرها مقاصد ومعاني أخرى غير التي تقول بها الشيعة وبذلك تركت المسألة مفتوحة ودون جواب محدد[15].

على كل حال يرى مفكرنا أركون أن الفكر الإسلامي فشل من خلال خطيه الشيعي والسني في أن يضع المناقشة على الخط الصحيح من أجل إيجاد منفذ أو حل، بالعكس ظل هذان الخطان يحاربان بعضهما بعضا بكل ما أوتيا من قوة

---

[13] محمد أركون، "الإسلام، الأخلاق والسياسة ". اليونسكو- باريس 1986. ص 132

[14] نفس المرجع. ص 133

[15] محمد أركون، "الإسلام، الأخلاق والسياسة ". اليونسكو- باريس 1986. ص 144.

من خلال طرح الحجج والأدلة والبراهين لإثبات صحة ما تدّعيه كل فرقة. ظل الأمر على هذا الحال إلى يومنا هذا دون تحقيق أي تقارب أو إجماع حول تأويل النصوص ومعانيها بسبب ضياع الكثير من الشهادات والوثائق عن تلك الفترة الحاسمة من تاريخ الإسلام والمسلمين. لذلك يقترح أركون بديلا آخرا يتمثل في المقارنة والمقارعة بين الفلسفتين السياسيتين المتضمنتين في النظرية السنية والأخرى الشيعية حول مسألة الخلافة والإمامة، دون أن يعني ذلك التخلي عن النقد التاريخي للنصوص ونقلها[16]...إلخ.

إن مفكرنا أركون وبشجاعته وجرأته وبمناهجه العلمية التي طبقها في دراسته للتراث وللمجتمع العربي-الإسلامي يكون قد اقترب كثيرا من تشخيص معظم المشكلات التي عانى ومازال يعاني منها العرب والمسلمين وجعلتهم ينقسمون وفقا لانتماءات مذهبية، طائفية وعرقية، لعل من بين أهم النقاط الحساسة التي ميزت تاريخ العربي والمسلمين والتي أثارت اهتمام محمد أركون هي مسألة تأويل النص الديني انطلاقا من فترة حكم الأمويين ثم العباسيين، العثمانيين ومن تلاهم.

قائمة المراجع:

1/ محمد أركون، "الإسلام، الأخلاق والسياسة ". اليونسكو- باريس 1986.

2/ محمد أركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل. نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي. ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، الطبعة الثالثة 2007.

3/ Arkoun, M, *« La laïcité et le dialogue interreligieux »*. in J. Boissonnat, M. Bon, Semaines sociales. XXIIe session des sciences sociales de France tenue à Issy-les Moulineaux et intitulée *: Les migrants, défis et richesse pour notre société*. Paris. Bayard/Centurion 1998.

4/ Arkoun, M, *« La connaissance de l'islam : problèmes épistémologiques »*. Encyclopédie Universalis France S.A. Paris 1996. Corpus 12.

5/ Arkoun, S, *« Les vies de Mohammed Arkoun »*. Paris PUF 2014

[16] نفس المرجع. ص 133.